(2-2)

وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ(الثورة)

العام الجامعي 2011-2012 سيبدأ يوم 17 سبتمبر

لن ننتظر من يرفض مباشرة عمله وبيننا القانون

.. تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أهم الوزارات في التنمية البشرية وذلك لما يرتكز عليها من أهمية تنمية الموارد البشرية من الناحية العلمية وتطوير البحث العلمي الذي يساعد على التطوير والتنمية في البلد في كافة المجالات، ونتيجة للمستجدات الراهنة التي طرأت على الساحة فقد أثرت وتأثرت بها العملية التعليمية مما جعلنا نحمل جملة من التساؤلات حول التعليم العالي والبحث العلمي في البلد وما يترتب عليه من تحديات وصعوبات ومنها عودة الدراسة في الجامعات اليمنية التقينا بوزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور/ صالح باصرة، الذي سلط الضوء على جملة من القضايا الهامة في الجانب التعليمي والأكاديمي والعلمي .

حوار / نجلاء الشعوبي

- التعليم الأهلي أو الخاص بغرض الربح يبيع الشهادات وتعليماً يفتقر للجودة

- البحث العلمي يحتاج لأستقرار الدولة .. وجائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي بداية محفزة

عودة الدراسة

▫ ماهي الخطة أو الإجراءات التي ستنفذها الوزارة لعودة العملية التعليمية للجامعات الحكومية؟

– أولاً من خلال صحيفتكم التي تعتبر صحيفة مقروءة ومعروفة وقديمة أدعو أبنائي الطلاب والطالبات اليمنيين وأبناء المغتربين وأبناء الوافدين الذين منحناهم منحاً ومقاعد دراسية وأيضا الذين قبلوا في الجامعات الأهلية والخاصة على الجميع أن يتوجهوا إلى جامعاتهم وكلياتهم يوم السبت ١٧ سبتمبر من العام الدراسي٢٠١١ م، لبدء الدراسة الجامعية، وعليهم أن يأتوا قبل ذلك بأسبوع أو خمسة أيام لاستكمال إجراءاتهم والتسجيل، وأوجه نداء إلى زملائي أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكل الوانهم الحزبية والسياسية وبمختلف أنتماءاتهم السياسية أدعوهم أن يأتوا إلى جامعاتهم وأن يبدأوا بإجراءات ترتيب جداولهم الدراسية ويبدأوا بتدريس طلابهم الذين يعتبرون أبناءهم بغض النظر عن أي انتماء سياسي أو حزبي بدايه من ١٧ سبتمبر ،كي لا نسمح أن يضيع على الطلاب فصل دراسي أو عام دراسي كما ضاع في العام الماضي، وأدعو منظمات المجتمع المدني الأحزاب السياسية وكل مواطن أدعو الجميع إلى أن يساعدونا على عودة التعليم الجامعي إلى مجراه كما كان سابقاً من بداية١٧ سبتمبر، الشيء الثاني الخطة مكونة من ثلاثة فصول يتم استيعاب كافة المشاكل التي حصلت في الفصل الثاني من العام الماضي نستوعبها في فصل نسميه الفصل الأول للعام الجامعي٢٠١١ م، وهو يساوي الفصل الثاني من العام الماضي، بحيث أن كل جامعة وكل كلية ترتب أمورها فيدرس فيه من لم يدرس ،ويمتحن فيه من لم يمتحن، ومن درس جزءاً يكمل البقية، وبانتهاء الفصل الأول يبدأ العام الدراسي الجديد ببدء الفصل الثاني من الخطة ثم الفصل الثالث أي أن من ١٧ سبتمبر إلى النصف الثاني من شهر يوليو٢٠١٢م، نكون أكملنا ما ضاع من العام الماضي وكذلك إكمال العام الحالي.

وأريد أن أقول حقيقة أنه على مدى الحركة السياسية اليمنية منذ ٦٠ سنة لم تعطل نهائياً الحركة السياسية وبكل ألوانها من تيار إسلامي وتيار قومي وتيار اشتراكي أو تيار قطري أو حتى شطري لم يعطلوا الدراسة سواء أثناء النضال ضد الإمامة أو نضالهم ضد الاستعمار لم يتم تعطيل سير التعليم مطلقاً، ولم تغلق أي كلية أو أي مدرسة أو أي معهد دراسي، بل بالعكس كانوا يخرجون في مظاهرات واعتصامات ويعودون لدراستهم، كان الذي يغلقها هي السلطات كنوع من العقاب مثلاً بريطانيا أوقفت كلية البناء في خور مكسر ١٩٦١م بما يسمى انتفاضة فبراير، الإمامة كانت توقف المدارس، إلا أن الحركة السياسية بمختلف اتجاهاتها لم تعطل التعليم ولهذا أتمنى أن هذا التقليد للحركة السياسية اليمنية على مدى ٦٠ سنة أن يستمر اليوم لأنه لا يجوز توقيف التعليم لأي سبب كان، وهذا وأنا أشاهده وأقرأ التقارير التي ترفع من رؤساء الجامعات أن يأتي طلاب مكلفون من جهات سياسية بإخراج الطلاب من قاعات الصف أو أساتذة يخرجون زملاءهم وطلابهم وهذا لم يحدث مطلقاً وأتمنى أن التقاليد الراسخة للحركة السياسية بمختلف اتجاهاتها أن تستمر حتى لو اختلفنا سياسياً.

الشيء الثاني والذي أريد أن أؤكد عليه أنه لم يحدث في تاريخ اليمن الحديث المعاصر أن دخلت قوة عسكرية إلى أي مؤسسة تعليمية نهائياً لا في عهد الأمام يحيى ولاابنه أحمد ولا حفيده البدر ولا في عهد عبد الله السلال والإرياني ولا الحمدي ولا الغشمي ولا علي عبد الله صالح قد أتت قوة لظرف معين مثل مكافحة الشغب أو قوة لحماية الجامعة من الحرس الخاضع لإشراف رئيس الجامعة ورجال أمن سياسي للمحافظة من أي عمل تخريبي، ولكن لا يمكن أن تدخل أي قوة عسكرية أو أن يتم تحويل أي كلية أو مدرسة إلى ثكنة عسكرية، وكذلك في الجنوب في عز الاحتلال البريطاني لم يمكن يحدث أن تدخل قوة عسكرية وتحويل أي مدرسة أو كلية أو معهد إلى ثكنة عسكرية مطلقاً، برغم أن الثوار كانوا يطلقون عليهم القنابل، وكذلك في عز الحزب الاشتراكي وفي أوج الصراعات الحزبية مثلاً في سنه٨٦ م لم تدخل أي مصفحة أو مجموعه عسكرية تتمركز داخل الجامعة، لهذا أتمنى من قيادة الفرقة الأولى مدرع أن لا تجعل عملها هذا الذي عملته بجامعة صنعاء قدوة سيئة لها وسابقة لم يسبقها أحد في تاريخ الحركة السياسية اليمنية، لأنه للأسف هناك قوة موجودة في بوابة جامعة صنعاء القديمة الغربية وهناك قوة موجودة على المباني لوزارة الأوقاف، وفي الصباح تتحول جامعة صنعاء لساحة طابور صباحي للمجندين وأحيانا للتدريب، وحولت كلية طب الأسنان إلى سكن للمجندين، القيادة بالفرقة الأولى عندها إمكانيات إذا أرادوا لهذا، أتمنى منهم ومن ضمن النداءات التي وجهناها في اللقاء التشاوري أوجه نداء إلى قيادة الفرقة الأولى أن توفر بوابة آمنة للطلاب وللدخول والخروج للجامعة القديمة، وتوفر البوابة الغربية وتجعلها آمنة لدخول الطلاب للجامعة الجديدة وتمنع أي تواجد عسكري أو قوات للتدريب والطابور في محيط الحرم الجامعي، وأن تخلي كلية طب الأسنان من أي تواجد عسكري حتى يتمكن الطلاب من الدراسة، وأن تقلل نقاط التفتيش حتى لا تخلق لنفسها زحمة، لأن جامعة صنعاء فيها أكثر من ثمانين ألف طالب وطالبة وفي الأخير هذا نداء ومناشدة إذا أرادوا أن يحموا ما يظنون أنه بحاجة للحماية، وأعتقد أن التبة التي تتبع الفرقة تجعل كل شيء تحت نظرهم لأنها مرتفعه على جامعة صنعاء والساحات كلها تحتهم إذا أرادوا أن يحموا أي شيء يكون من مواقعهم، وأن لا يجعلوا في تاريخهم أنهم أول من قام بإجراء مثل هذا الإجراء الذي لم يحدث لا من البريطانيين ولا من الإمامة ولا من السلطات السياسية سواءً في الجنوب أو في الشمال.

ومن جهة ثالثه سنبدأ بمراقبة سير الدراسة بداية سبتمبر ونأمل أن لا ندخل في مشكلة مع بعض المدرسين، فالذي سيرفض أن يباشر عمله بيننا وبينه القانون وليس شيئاً آخر وليس بيننا ثأر أو ورث وإنما بيننا القانون، وبالنسبة لحقوق المدرسين فقد تم مناقشتها في اللقاء التشاوري بأن لأعضاء هيئة التدريس حقوق لكن ليس عليهم أن يصروا عليها في هذه الفترة لما تعانيه البلد من ظروف صعبة، ونحن نسعى لتوفيرها وقد كلفنا رؤساء الجامعات بتوفيرها والتي لم توفر اليوم ستوفر غدا بسبب الظروف الراهنة،بس لا يكون على حساب الطلاب ولا يسيسوا العمل التدريسي والجامعي، وبإذن الله تحل الأزمة التي لن تحل إلا عن طريق الحوار السياسي فأي مخرج أو طريق لحل الازمة اليمنية غير الحوار سيؤدي باليمن للهاوية وبالتالي الحل السياسي لن يأتي إلا عبر الحوار وعبر الاتفاق.

ضمانات

▫ ما هي الضمانات التي تقدمونها لأبنائنا الطلاب والطالبات وخاصة بجامعة صنعاء؟

– الطلاب هم الضمانة نفسها، وأعتقد أن وطنية الإخوان في الفرقة الأولى وتعقلهم وأنتماءاتهم لهذا الوطن الذي اسمه اليمن وشعورهم بأن هؤلاء هم أبناؤهم بغض النظر لمن ينتمون وهذه أيضاً أقدمها ضمانه لطلابنا.

النهوض بالبحث العلمي

▫ ما الخطوات التي تنتهجها الوزارة للنهوض بالبحث العلمي ؟

– البحث العلمي كان غائباً إلا أنه الآن بدأ يبرز مثل نبتة صغيرة وهذه النبتة تحتاج للرعاية والاعتناء، ولقد بدأنا بجائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي والتي تحفز الناس على البحث والكتابة الأبحاث والتنافس، فقد عملنا على تنظيم تمويل والأبحاث وحددنا١٢ مجالاً وقد أعطينا العام الماضي للفائزين من مليونين و٣ملايين لتمويل أبحاثهم، وأعطيناهم جوائز وتم تكريم الطلاب والذي يعتبر جزءاً من تشجيع البحث العلمي وخاصة عند تكريم طلاب الدراسات الجامعية والدراسات العليا وتشجيعهم على الاستمرار والبحث، وتم الاتفاق على أن يكون ٣٠ من يوليو من كل عام يوم العلم، يكرم فيه الطلاب والمتفوقون والباحثون، إلا أنه نتيجة الظروف القائمة لهذا العام لم يتم الاحتفال به، وقد تم الإعلان بنفس اليوم أسماء الفائزين بجوائز رئيس الجمهورية للبحث العلمي، فإذا استقرت الأوضاع وهدأت الأمور كل شيء سيتحقق أما إذا بقيت الأوضاع كما هي عليه من مكايدات واختلافات لن يحدث أي تقدم للبحث العلمي الذي يحتاج لاستقرار الدولة فالتنمية بحاجة للاستقرار والتنمية هي التي تحقق البحث العلمي لأن التنمية توفر تراكماً مالياً للبحث العلمي وتوفر مشاكل يعالجها البحث العلمي.

الشيء الآخر القطاع الخاص مطالب أن يشارك في البحث العلمي لأن أي قطاع خاص عنده صناعات يستطيع أن يستفيد من الجامعات والباحثين لتقييم صناعاتهم وتطويرها وما يمكن أن يقوموا به في عملية التجارة، لذلك نتمنى من رجال القطاع الخاص ورجال الأعمال أن يخصصوا نسبة من موازناتهم لتشجيع البحث العلمي بما سيعود عليهم من تطور لشركاتهم على غرار الدول الصناعية الكبيرة التي تمول البحث العلمي بالمليارات، فشركة الأدوية تمول وشركة الطيران المدني تمول البحث العلمي وشركات صناعات الكمبيوترات تمول البحث العلمي في أوروبا وفي آسيا حيث يساهم القطاع الخاص في تشجيع البحث العلمي وبشكل كبير، وبالنسبة لبلادنا وإن كان القطاع الخاص ضعيفاً بس على مستوى إمكانياته واستطاعته المالية، على سبيل المثال هايل سعيد أنعم مشكوراً أنشأ جائزة الحاج هايل سعيد أنعم للبحث وعمل مكتبة ومؤسسة السعيد الثقافية، وعلى المؤسسات التجارية الأخرى أن تعمل بنفس الفكرة وليس من الضرورة بأن تنفق الكثير على البحث العلمي وإنما حسب قدرتها وتشجيع الأبحاث والتدريب المهني وتنمية القدرات وكذلك تنشيط المجال العلمي من خلال عمل دورات تدريبية في مجالات الحاسوب والمحاسبة الصناعية والكهرباء ومجال السباكة وتنمية مهارات الناس وتجديد قدراتهم فليس الامر كله على الدولة بل العملية تكاملية من كل الجهات القطاع الخاص والقطاع المختلط والقطاع الحكومي وكذلك قطاع الأوقاف لأن الوقف كان في الإسلام ينفق على التعليم فالعملية تكاملية بين جميع الأطراف لتحقيق تشجيع البحث العلمي.

التعليم الأهلي

– شهد التعليم الأهلي توسعاً بشكل غوغائي وفوضوي حتى وصل إلى ٣٢ جامعة فما هي الإجراءات والضمانات التي اتخذتها الوزارة لإلزام الجامعات في تطوير وتحسين وضعها والارتقاء بالتعليم؟

– التعليم الأهلي والخاص فيه نوع من الغوغاء والفوضى إلا أنه مع بدء التقييم الداخلي ونظام الاعتماد العام والخاص قبل الاعتماد الأكاديمي النهائي سيعمل على تقليص تلك الفوضى، وقد بدأنا في طب الأسنان حيث تم توقيفه في معظم الجامعات لم يعد موجوداً إلا في ثلاث جامعات، الصيدلة والمختبرات تم إيقافه في معظم الجامعات وأعدناه في عدد قليل من الجامعات وسنعيده إذا توفرت الإمكانيات ونفس الشيء سنعمله في هذا العام وفي العام القادم، وكذلك تم تقليص أعطاء نظام التراخيص حيث شددنا على موضوع افتتاح أقسام وتخصصات جديدة، وأيضا طلبنا منهم رسوماً لدفعها لم يكونوا يدفعونها، وبدأنا نفرض عليهم أعضاء هيئة التدريس كي لا يستوعبوا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية وخاصة جامعة صنعاء لأن معظم مدرسيها هم الذين يشتغلون في الجامعات الخاصة، حيث بدأنا نفرض عليهم أن يكون أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٣٠٪ الذي حدده القانون كمرحلة أولى وصولاً إلى ٧٠٪، وبدأنا نفرض موضوع المباني عدا جامعة العلوم والتكنولوجيا عندها مبان ولكن مطلوب منهم مبانٍ إضافية والآن الجامعة اللبنانية في إطار تنفيذ مشاريع مبانيها والجامعة اليمنية لديها مبنى كبير، وهذا نحن نضغط عليهم عبر القانون لإلزامهم ولا نريد الضغط عليهم كي لا يقولوا أننا ضد الاستثمار، ويجب أن يعلم رجال الأعمال في التعليم العالي أن التعليم العالي الخاص هو مكون من مكونين ملتزمين جودة التعليم والربح ولا يجوز أن يطغى واحد على الآخر، إذا تحول التعليم إلى ربح فقط لا قيمة له وإذا اهتم بالجودة فقط فلن يستمر، لهذا لا بد أن يرفق الاثنان مع بعض ليقدما تعليماً بجودة عالية ويأخذ ربحاً، لأن التعليم من أجل الربح معناه بيع شهادات وليس تعليماً بل يجب أن يوازن بين التعليم والربح، أما أن نقدم فيه مادة علمية وبالتالي يجعل مخرجات جيدة مقابل ما يحصل عليه من رسوم ولكن يحصل على رسوم دون أن يقوم بتعليم جيد معناه دكاناً للبيع وليس جامعة.

● أكثر من ٢٨ جامعة أهلية لم تستكمل برنامجها الدراسي الجامعي لعام٢٠١١-٢٠١٠ م، عدا الجامعة اللبنانية، – فما هي الإجراءات لحل ■ هذه المشكلة واجتياز الطلاب لهذا الأمر؟

– سوف تنفذ لهم نفس الخطة ما حدث في الجامعات الحكومية بنفس الفصول الثلاثة سوف تستكمل الدراسة، إلى جانب أنه في لقاء تشاوري لرؤساء الجامعات الخاصة والأهلية لاعتماد الخطة لاستكمال برنامجها الدراسي فعليهم أن يستكملوا البرنامج الدراسي بما أخذوا من رسوم. حيث أن الفصل الأول من الخطة هو فصلئ أضافي لمعالجة المشاكل التي حصلت في العام الماضي لكي تستكمل الدراسة ولذلك على كل جامعة ترتب أمورها وتخصص خصوصياتها.

التعليم عن بعد

■ التعليم عن بعد، إلى أين وصلتم به كوزارة التعليم العالي؟

– التعليم عن بعد شابه نوع من الفوضى وخاصة في المملكة العربية السعودية ودخلنا في مشاكل مع وزارة التعليم العالي بالسعودية ،ومع وزارة الخارجية، ولهذا أوقفنا التعليم عن بعد بالمملكة العربية السعودية، أما بالنسبة للجامعات التي تريد هذا النوع من التعليم عليها أن تلتزم بالضوابط المحددة للائحة وهي ثلاثة ضوابط في اللائحة وموجودة ضمن القوانين واللوائح، منها أولا تكون نسبة٣٠ ٪ من المادة يقدمها المدرس وجهاً لوجه أي المدرس يدرس بالقنصلية أو السفارة أو يستأجر أو يتفق مع جامعات خاصة ترخص لها بالتدريس وبعد موافقة وزارة التعليم العالي السعودية وليس من دون موافقتها، ويمكن يدرس في قاعات الجامعات خاصة أو حكومية سعودية أو في القنصلية، الشيء الثاني أن يكون لدى الجامعة كتاب لكل مادة، أي كتاب جامعي ألفته الجامعة أو ألفه عضو هيئة التدريس بالجامعة ويتبعه سيدي ومصمم خصيصاً لهذا النوع من التعليم، الشيء الثالث أن يكون هناك اتصال بين الطالب ومدرسه وبين الجامعة عبر آن لاين بالنت، إذا لم تتوفر الثلاثة الشروط لا يمكن أن يكون فيه التعليم عن بعد، الشيء الآخر أن القبول بالتعليم عن بعد لا يختلف عن القبول التعليم العام أو النظامي، وأيضاً الثانوية العامة يجب أن يكون بمعدل محدد وليس أي معدل، وحتى الآن فقد تم الترخيص لثلاث جامعات منها جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة سبأ وجامعة العلوم الحديثة، وقد وقعت رسائل لهم في طلب تقديم تقارير يؤكد لنا أنهم التزموا بالضوابط لأننا أعطيناهم عاماً تجريبياً بعد هذا العام التجريبي يتم مراجعة هذه الجامعات فإن تم التزامهم بالضوابط يتم إعطاؤهم الترخيص، أما بالنسبة للجامعات الحكومية لم تلتزم وأنا من هنا أعيب على جامعة صنعاء وجامعة عدن لأنهما تخلفتا في هذا الجانب، ودخلت جامعة صنعاء في خلاف مع وكلائها ولم تحسم الأمر وكان باستطاعتها أن تحسمه مع وكيلها إن لم يلتزم بالاتفاقية وعليها أن تحسم الأمر وتعطي الطلاب شهاداتهم لأن هذا غلط ونحن سوف نعمل مع جامعة صنعاء على تسليم الطلاب الذين تخرجوا ودفعوا الرسوم لوكيل الذي لم يدفع لجامعة صنعاء، وليست مسؤولية الطالب ولا علاقة له لأن لازال الخلاف بين الوكيل وجامعة صنعاء، فعلى جامعة صنعاء أن تحسم الأمر سريعاً لأنه هذا يسيء إلى سمعتها التي تزداد سوءاً، وعلى جامعة عدن أن تتوقف عن نظام التعليم عن بعد التقليد وأن تبدأ نظام التعليم عن بعد بمعايير وضوابط جديدة محددة باللائحة، باعتبار جامعتي صنعاء وعدن من أقدم الجامعات اليمنية والمفروض تكون القدوة للجميع، وأن يجعل المديرون لشؤون هاتين الجامعتين إلى أصغر موظف مصلحة الجامعة وسمعتها فوق مصالحهم الشخصية .

آخر المطاف

■ كلمة أخير توجهونها من خلال الصحيفة؟

– كلمة أخيرة أكررها لطلابي الأعزاء وطالباتي العزيزات أن يعودوا لمقاعد الدراسة لأن جامعاتهم ستكون مفتوحة يوم ١٧ سبتمبر ولن ننتظر أحداً، ومن أتي سوف يدرس حتى لو تواجد طالب واحد، ومن لم يأت عليه أن يتحمل تبعات تغيبه، وعلى قيادة الفرقة الأولى أن تساعدنا وتساعد وطنها على انتظام الدراسة في جامعة صنعاء وفي المحافظات الأخرى لها تأثير على وجودها أن تساعدنا على انتظام التعليم الجامعي.

على جامعة صنعاء أن تحسم مشاكلها بشأن التعليم عن بعد